مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (2) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (2) 2013

تمكين المرأة وعلاقته بعدد الأولاد

الدكتور موسى الغرير*
ريما سويد**

(تاريخ الإيداع 14 / 10 / 2012. قُبِل للنشر في 17 / 3 / 2013)

□ملخّص □

لا شك أن موضوع المرأة أصبح ركناً أساساً في الحياة العامة لكافة المجتمعات باختلاف عاداتها وتقاليدها ومفاهيمها ومنبرًا مهماً في مجال الأبحاث والدراسات والمؤتمرات الدولية. فالمرأة نصف المجتمع وسبب وجود النصف الآخر وإبداعه ولديها طاقات هائلة إن لم تستغل ستهدر و يحرم المجتمع منها، وحرمانه منها يعني تبديد للنمو الاقتصادي والذي بدوره يضعف التنمية الاقتصادية للبلد.

يتمحور موضوع بحث تمكين المرأة وعلاقته بعدد الأولاد حول بيان ماهية تمكين المرأة من خلال مجالات، وأهمية ومظاهر تمكين المرأة وذلك لأهمية المرأة كونها الأساس في تشكيل الأسرة والمجتمع، وهي بذلك تعد من أهم عناصر المجتمع وتنميته، كما تم في هذا البحث ذكر مؤشرات تمكين المرأة، وبعض معوقات هذا التمكينن والآثار المترتبة على ذلك ليأتي البحث على واقع تمكين المرأة السورية وأثر ذلك على عدد الأولاد في الأسرة بناء على عدد من المتغيرات التي تم اختيارها.

توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط سالب(عكسي) ذي دلالة إحصائية للمتغيرات(المستوى التعليمي للزوجة، والعمر عند الزواج الأول) في عدد الأولاد، في حين ظهر أثر سلبي لمتغير العمل في مستوى القطاع العام ليس له دلالة إحصائية في عدد الأولاد، كما توصلت إلى وجود ارتباط موجب(طردي) ذي دلاله إحصائية للمتغيرات(العمر الحالي للمرأة، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة) في عدد الأولاد. ومن ثم أصبح ممكناً عرض مفصل للنتائج و تحديد للتوصيات التي توصلت إليها الباحثة وأخيراً عرض للمصادر التي اعتمدت لأغراض البحث.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة؟ التنمية البشرية المستدامة؟السلوك الإنجابي؟الصحة الإنجابية؟

* أستاذ – قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– سورية.
** طالبة دراسات عليا(دكتوراه) – قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (2) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (2) 2013

The Empowerment of Women and Its Relationship to the Number of Children

Dr. Mousa Alghrir*
Reema Mustafa sweed**

(Received 14 / 10 / 2012. Accepted 17 / 3 / 2013)

□ ABSTRACT □

There is no doubt that the subject of women has become a cornerstone in the public life of all societies, with all their different customs, traditions and concepts. It has also become an important platform for research, studies and international conferences. Women, one half of a society, and the cause of the other half's existence, have huge potentials which will be wasted and unless exploited well. This leads to squandering economic growth which, in turn, weakens the country's economic development.

The topic of empowering of women and its relationship to the number of children is about defining the empowerment of women in certain areas and its importance in being the basis for the formation of the family and society. Under this research there is one of the most important elements of society and its development, with women's empowerment indicators and some obstacles to empowerment and implications of research on reality comes the empowerment of women and the impact on the number of children in the family based on a number of variables that have been selected.

This study found a statistically significant negative correlation (reverse) of the variables of the educational level of wife and age at first marriage to the number of children, while there was a negative impact of the work in the public sector variable with no statistical significance in the number of children. The study also found a statistically significant positive correlation (directly proportional) of the variables of current age for women and family planning usage to the number of children. It has become possible to make a detailed presentation of the results and recommendations reached by the researcher and finally display the resources for this research.

Keywords: Women's Empowerment, Human Development, Sustainability, Reproductive Behavior, Reproductive Health.

***Professor, Economics Department, Faculty of Economics, Damascus University, Syria.**
****Postgraduate Student (Ph.D), Economics Department, Faculty of Economics, Damascus University, Syria.**

مقدمة:

يعد البحث في مجال تمكين المرأة إحدى أهم المسائل الإنسانية المطروحة والتي تسعى جميع الدول لتحقيقها من خلال وضع الخطط اللازمة لتحقيق الهدف، وهو الوصول إلى مرحلة تمكين المرأة بكافة أشكاله.

لقد تغيرت مفاهيم تنمية المرأة منذ الخمسينات، وتبلورت بمفهوم التمكين في عقد التسعينات، حيث برز الاهتمام بتمكين المرأة عالمياً وإقليمياً ومحلياً،لأنه أصبح من المؤكد عدم قدرة أي مجتمع على النهوض وتحقيق التنمية مع إضعاف نصفه، فقد أثبتت تجارب العديد من الدول أن تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً يؤدى إلى رفاهية المجتمع ككل، حيث أن تمكين المرأة وتقويتها يعد من العوامل الهامة لتحقيق ذلك، ولعل السبب الرئيس في بقاء المشكلات في مجتمعات الدول النامية يعود لتهميش دور المرأة الذي يساهم بشكل مباشر في تطور المجتمع وتقدمه في حال تم تمكينه واستثماره بالشكل المناسب،إذ أن رفع المستوى التعليمي للمرأة يؤدي إلى خفض معدل خصوبتها وبالتالي عدد الأطفال وحجم الأسرة،كما أن عملها والزيادة في دخلها تؤدى إلى زيادة في إنفاق الأسرة على الصحة والتعليم والتغذية،ومن جهة أخرى فإن مشاركة المرأة في التنمية وتمكينها يعد أحد المؤشرات التي يقاس بها تقدم الأمم ونهوضها،ومن المؤشرات الهامة لترتيب الدول في أدلة التنمية البشرية المختلفة .

وبالنظر إلى واقع الدول النامية والعربية، يلاحظ وجود تهميش لدور المرأة الذي يساهم بشكل مباشر في تطور المجتمع وتقدمه بسبب عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية رغم التطور الذي حققته على صعيد تأكيد دورها وتمكين ذاتها في أكثر من مجال بما في ذلك الاعتراف بدورها في بناء المجتمع بصفة جدية عبر دعمه في المحافل الدولية والمحلية، والمحاولات التي تتم لإيجاد الآليات المناسبة لتحقيق تكافؤ متناسب مابين موقعها وأهمية دورها على مستوى مشاركتها و مساهمتها الاقتصادية و الاجتماعية.

وبناء على الجهود التي بذلت وما تزال يمكننا القول إن المرأة العربية عموماً والسورية خصوصاُ، قد خطت خطوات هامة وقطعت شوطاً كبيراً على طريق المشاركة الشعبية في مختلف الميادين،ومع ذلك فالمؤشرات المتوافرة تدل على أن مشاركتها لا تزال غير متناسبة مع حجم قدرتها ودورها الكبير مما يتطلب بذل المزيد من الجهود الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتمكينها للقيام بدورها على الوجه الأمثل كونها تعد وحدة الأسرة الأساسية والمصدر الأول للمعرفة والتربية لأعضائها ولتكوين هويتهم الثقافية والقيمية،التي تساعدهم على التفاعل مع أفراد المجتمع .

مشكلة البحث:

تعد دراسة تمكين المرأة إحدى الدراسات السكانية الهامة في التخطيط التنموي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الخصائص السكانية، لذا عملت الحكومة على الاهتمام بالواقع السكاني، وأسباب الزيادة السكانية بوضع برامج تنموية لمسايرة الزيادة والحد من مشكلاتها، وبما أن الخصوبة هي نتاج التركيب السكاني وتؤثر فيه، والمرأة هي أحد أهم العناصر في تخفيض معدل الخصوبة، فإن تمكينها يساعد على الحد من الولادات وبالتالي تخفيض معدلات النمو السكاني وزيادة معدلات التنمية. وبالرغم من تلك الأهمية التي تتميز بها عملية تمكين المرأة إلا أن التطورات والبرامج التنموية لم تكن كافية وفي جميع النواحي، وما زالت هناك أمثلة متعددة في مجتمعنا المحلي تشير إلى وجود ظاهرة التمييز والغبن المبطن على المرأة الذي يؤدي إلى عدم اكتمال الدور الذي تؤديه، إذ تدل المؤشرات والإحصاءات على ضعف مساهمتها ومشاركتها في المجتمع(الأمية،البطالة،إجمالي قوة العمل، الأنشطة التنموية).

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث بالدور والموقع الذي يجب أن تشغله المرأة في تكوين الفرد، وبناء الأسرة، وفي عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، فالمرأة التي تشكل الأساس في بناء الأسرة لا تزال تعاني من معوقات تحول دون قيامها بدورها، وخاصة في المناطق النائية حيث الفقر والأمية والبطالة،والتي تطرح تحديات كبيرة على الحكومات بكافة القطاعات، فتمكين المرأة يستلزم النهوض الشامل بواقعها، الذي يتطلب معرفة العوامل التي

تساهم في تمكينها وتفعيل مشاركتها الاجتماعية والاقتصادية في عملية التنمية المستدامة من خلال توفر الدراسات والبيانات الأساسية والضرورية لرسم الاستراتيجيات اللازمة لذلك.

يسعى البحث إلى استقصاء أهمية تمكين المرأة، وواقعها، وأثر ذلك في تحديد عدد الأولاد وبالتالي في تخفيض معدل الخصوبة في سورية،فرغم التطور الذي حققته سورية لجهة تنمية وتطوير وضع المرأة،لازالت تعاني من تدن في نسب المشاركة الاجتماعية–الاقتصادية والسياسية تقتضي دراستها وتحديد المعوقات التي تحول دون تمكينها من ممارسة دورها الفاعل في المجتمع، من خلال التعرف على مفهوم تمكين المرأة و دورها في تطوير المجتمع والعوامل التي تساهم في تمكين المرأة السورية، ويمكن تلخيص ذلك بـ:

- دراسة واقع تمكين المرأة في سورية.
- أثر هذا التمكين على عدد الأولاد.

لنصل إلى تقديم اقتراحات قد تساهم في عملية تمكين المرأة ومشاركتها.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على مستويين من التحليل :

المستوى الكلي: و يقصد به استخراج المعدلات الإجمالية المطلوبة للبحث.

المستوى الجزئي:حيث سيتم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي التحليلي في دراسة العلاقة بين تعليم المرأة وعمرها وعملها وعدد الأولاد المنجبين، باستخدام معاملات الانحدار المتعدد والذي سيتم من خلال استخدام برنامج Spss في بناء نموذج الانحدار الذي يقوم بإيجاد علاقة خطية بين المتغير التابع(عدد الأطفال المولودين أحياء) والمتغيرات المستقلة للحصول على معادلة رياضية تصف العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وسيتم ذلك باستخدام البيانات التي يوفرها المكتب المركزي للإحصاء، والمسح الصحي الأسري لعام2009، و المسوح السكانية، والدراسات ذات العلاقة.

فرضيات البحث:

يستند البحث على مجموعة من الفرضيات من أهمها :

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى الثقة 0.05 بين المستوى التعليمي للزوجة والعمر عند الزواج الأول وعدد الأولاد.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى الثقة 0.05بين المستوى التعليمي واستخدام وسائل تنظيم الأسرة وعدد الأولاد.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى الثقة 0.05 بين عمل الزوجة والعمر الحالي وعدد الأولاد.

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى الثقة 0.05بين عمل الزوجة والعمر عند الزواج الأول وعدد الأولاد.

النتائج والمناقشة:

1-مفهوم تمكين المرأة:

يعرف التمكين بأنه"العملية التي بواسطتها تصبح النساء قادرات على مواجهة التحديات والتعرف على أوضاعهن حتى يتمكنَّ من اكتساب المهارة والخبرة، ويطورنَّ قدراتهنَّ بالاعتماد على الذات، ويصبحنَّ قادرات على أداء جميع الأدوار ذات القيمة المجتمعية العليا سواء أكان في المجال السياسي أو التشريعي أو القانوني أو التعليمي أو الاقتصادي أو الصحي، من خلال مفهوم النوع الاجتماعي والتمكين وتحديد أدواره الثلاثة:الإنجابي،الإنتاجي، المجتمعي"[1]. ومن ذلك نجد أن التمكين هو عملية اجتماعية يتحدد بالعلاقة مع الطرف الآخر،و متعدد الجوانب.

أصبح مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم الشائعة، خاصَّة في مجال التنمية، حيث برز هذا المصطلح في المحافل النسائية الدولية والعربية كنتيجة طبيعية للسجال الدائر في كل مؤتمر يتناول قضايا المرأة(واقعها ومستقبلها)، وقد اتضح جلياً في مؤتمر(بكين+5)ومؤتمر بكين+10،حيث حل مفهوم التمكين محل مفهوم النهوض والرفاهية ومكافحة الفقر والمشاركة المجتمعية-سواء في مناقشة السياسات أو البرامج- وتحدثت المؤتمرات التي عقدت عن التمكين في ثلاثة جوانب أساسية هي:التمكين الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، وتم اعتبار هذه الأنواع ركائز أساسية للنهوض بواقع المرأة.

ويعد هذا المفهوم من أهم المفاهيم لجهة إنصاف المرأة وتعزيز دورها في المجتمع، حيث تم التوجه للاهتمام بقضاياها ومشاركتها وإسهاماتها في تنمية مجتمعها انطلاقاً من مقولة تنموية مؤداها أن الثروة البشرية هي صانعة الثروات،وأن التنمية البشرية ينبغي أن تتمحور حول تمكين المرأة باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء الثروة البشرية ،بالتالي فإن وضع المرأة ومكانتها ومشاركتها في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية هو انعكاس لدرجة تقدم وتطور المجتمع،وأحد مقاييس التنمية لمجتمع معين[2].ومن هنا يصبح استثمار طاقاتها المهدورة أحد الضرورات التي يجب تحقيقها، وعلى وجه الخصوص في ظل الاتجاهات الرئيسية الثلاثة التي بدت بالظهور منذ نهاية القرن العشرين والمتمثلة بتحديات مجتمعية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تواجه تمكين المرأة:

- الاتجاه الأول: يتمثل بظهور التنمية البشرية المستدامهHuman Development Sustainability بمعنى توسيع نطاق خيارات الناس إلى أقصى حد ممكن، وانجاز تنمية موالية للناس، وموالية لفرص العمل وموالية للطبيعة، أي أنها تعطي أعلى أولوية للحد من الفقر، وللعمالة المنتجة، وللتكامل الاجتماعي[3]،وهي تعترف أيضاً بعدم إمكانية تحقيق الكثير بدون حدوث تحسن كبير بوضع المرأة وفتح جميع الفرص الاجتماعية والاقتصادية أمامها، خاصة وأن استدامة التنمية البشرية قد فتحت مجالاً أرحب أمام المرأة، ووضعتها أمام تحديات اجتماعية جديدة لن تستطيع التعامل معها ومواجهتها وحدها، بل لا بد أن يتم ذلك من خلال حشد الطاقات البشرية لتحسين أوضاع المرأة، وإدماجها في

[1] أبوبكر،أميمه،شكري،شيرين.المرأة والجندر-إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين،دار الفكر،دمشق،2002، ص101 - 109.

[2] خوري، عصام، التخطيط لإدماج المرأة في عملية التنمية، منظمة العمل الدولية،د.م، 1986دمشق،ص 173.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2004، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 4-5.

التنمية البشرية المستدامة، وهذا النموذج الجديد من التنمية يسعى لتحرير المرأة من أية قيود يفرضها المجتمع، ويجعلها أكثر مشاركة في كافة أنشطة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- الاتجاه الثاني: وقد فرضته ظاهرة العولمة Globalization Phenomenon التي تحمل معها تحديات متنوعة ومتجددة، فهي عملية ذات أبعاد اقتصادية، وتكنولوجية، واجتماعية، وثقافية متداخلة ومترابطة[4]، فالعولمة كما أنها ظاهرة إنسانية تعبر عن تطور تاريخي لجهد وفكر الإنسان، إلا أنها تمثل نموذجاً غربياً يحمل مجموعة من القيم المرتبطة بالنظام الرأسمالي، وتحمل العولمة ضمن هذا السياق جانبين أولهما فني(تقنيات المعلومات والاتصالات)، وثانيهما(أيديولوجي يعمل على نشر ثقافة السوق)[5]، وعليه فإنها تمثل تحدياً كبيراً أمام المرأة للتعامل مع المتغيرات وما تفرزه هذه الظاهرة، والقدرة على الإفادة من الجوانب الإيجابية لها مثل كونية مبادئ حقوق الإنسان، والاعتراف بالآخر، واحترام الخصوصيات الثقافية ومقاومة الجوانب السلبية مثل محاولات السيطرة، وإملاء الشروط على الشعوب الضعيفة[6]، وتهديداً لتطلعاتها ومشاركتها في قوة العمل، وما لم تتجنب الآثار السلبية لظاهرة العولمة فإن معدلات البطالة سوف تزداد بشكل عام وبين الإناث بخاصة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض في مستويات المعيشة لكثير من الأسر، فضلاً عن زيادة في معدلات الانحراف الاجتماعي، ومعدلات الجريمة بينهن.إلخ[7].
- الاتجاه الثالث: يتعلق باتجاه تمكين المرأة الذي تأسست دعامته الأساسية عام1986على مساهمات عدد من مفكري وباحثي دول العالم الثالث من النساء المنتميات إلى مجموعة (Development Alternatives With Women for a New Era) التي تعني تنمية بديلة بمشاركة المرأة من أجل عهد جديد، ويقوم تمكين المرأة على امتلاكها للقدرة اللازمة للتعبير عن حقوقها والدفاع عنها والتحكم بحياتها واختيار مستقبلها وممارسة حقوقها في جميع المجالات التعليم–العمل–الزواج–العلاقات الاجتماعية وتقوية قدراتها الاقتصادية الإنتاجية للمشاركة بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،والتحكم وحق التصرف بمواردها.

2- مجالات تمكين المرأة:

إن مسألة التمكين ليست قضية ذات قطب واحد، ولا يكمن حلها بمساواتها بالرجل، إنما تتمثل في القضاء على الاستغلال ضد المرأة بكافة صوره وأشكاله، فمن الصعوبة أن يتغير أي مجتمع من المجتمعات، إذا ما استمر نصف المجتمع المتمثل بالمرأة على تخلفه وضعفه، وبالتالي فإن تمكين المرأة يجب أن يؤسس على الدور الذي تلعبه العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بمساهمة المرأة في التنمية وأن ينطلق من المجالات الأساسية للتمكين و المتمثلة بـ :

- التمكين الاقتصادي: يمكن الاستدلال على التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال النصيب النسبي في امتلاك وسائل الإنتاج وفي تكوين الناتج وفي الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية والتوزيع النسبي للدخل المكتسب بواسطة السكان النشيطين اقتصاديًا من الجنسيين، والأجور النسبية للإناث مقارنة بالذكور، وقد أثبتت تجارب العديد من الدول أن تمكين المرأة اقتصادياً يؤدى إلى رفاهية المجتمع ككل لأن:

---

[4] . Freedom Donation , Cultural Identity Global Process , Gaye pub., London , 1994

[5] حجازي، مصطفى ، العولمة والتنشئة المستقبلية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد(2)، جامعة البحرين ، 1999.

[6] حسنين توفيق إبراهيم ، الأبعاد والانعكاسات السياسية، رؤية أولية من منظور علم السياسة ,عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني ، أكتوبر/ ديسمبر1999 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، دولة الكويت، 1999 ، ص 198 – 199

[7] شريف حتاتة ، العولمة والمرأة وتقسيم العمل الدولي ، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي ، مركز البحوث العربية ، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 1998، ص 2.

▪ الزيادة في دخلها تؤدي إلى زيادة في إنفاق الأسرة على الصحة والتعليم والتغذية مما يؤدى إلى الزيادة في دخل الأسرة, فضلاً عن انعكاس تعليم المرأة على معدل الخصوبة و عدد الأولاد وتغذية وصحة الأطفال.

▪ مشاركتها في التنمية وتمكينها يعد أحد المؤشرات التي يقاس بها تقدم الأمم ونهوضها, وترتيبها في أدلة التنمية البشرية المختلفة.

-التمكين الاجتماعي: تمكين المرأة اجتماعياً يعني أن تمارس كل صلاحياتها وقدراتها في سبيل بناء ثقافة اجتماعية تحد من السيطرة الذكورية لا أن تصبح ذات نفوذ أقوى في مواجهة الرجل، فالهدف الرئيس زيادة نفوذها في شكل دعم قدراتها، واعتمادها على نفسها، وتنمية قدراتها الذاتية التي تنعكس بدورها في قدرتها على الاختيار في الحياة، والتأثير في اتجاهات التغيير في المجتمع.

الملاحظ من خلال قراءة وضع المرأة في المجتمعات العربية والسورية خاصة، أن هناك محاولات واعدة لكسر حاجز الجمود، وهناك أفكارٌ ورؤى جدية تستحق الدعم المعنوي من قبل الحكومات والمجتمع، فالمرأة اليوم تمتلك مؤسساتها وتجمعاتها الخاصة بها، وفي ثنايا تلك التجمعات تقام فعاليات ومحاضرات وندوات ومباحثات تعنى بشؤون المرأة والمجتمع عموماً، وعليه لابد من العمل على دعم المرأة بوجودها وكيانها لأهمية دورها في الواقع الاجتماعي لجهة توعية الجيل وتربيته التربية الصحيحة، ولإفساح المجال لطاقاتها وإبداعاتها في أساس البناء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الرجل لدفع عجلة التطوير والتقدم .

- التمكين السياسي: التمكين السياسي عملية مركبة يتطلب تنفيذها توافر سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية لتحقيق المساواة وتأمين الفرص المتكافئة للأفراد من أجل الممارسة السياسية في المجتمع، وهذا يعني تغيير المؤسسات والإجراءات القائمة بمؤسسات وإجراءات أكثر موضوعية تؤمن التمكين المطلوب الذي يحتاج إلى تغيير في التشريعات والتعبئة السياسية، والتوعية بالقضايا المطروحة، حيث يبدأ التغيير من القاعدة العريضة من النساء التي يجب أن تعي مشكلاتها وجوانب الضعف في حياتها .

يقاس التمكين السياسي بعدد المقاعد البرلمانية المتاحة للرجال مقارنة بالنساء، وأيضا مشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني، كالأحزاب والنقابات والمنظمات الأهلية وغيرها.

3-مظاهر تمكين المرأة :

يكتسب التمكين أهميته بالنسبة للتنمية لأنه يقوم على ثلاثة مظاهر مترابطة [8]:

▪ مظهر القدرة على:(power to) يمكن النساء من المشاركة بنشاط متساوٍ في صنع القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

▪ مظهر القدرة مع:(power with) يمكن النساء من تنظيم أنفسهنّ مع غيرهن من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

▪ مظهر القدرة في: (power within) يمكن النساء من أن يصبحن أكثر وعياً وثقة بالنفس .

وتتجلى هذه المظاهر من خلال مجموعة من الأهداف :

- تضييق الفجوة بين الرجال والنساء من حيث الاحتياجات العلمية والإستراتيجية
- الوصول إلى المساواة في المشاركة واتخاذ القرارات الخاصة بالحياة الفردية والاجتماعية بين المرأة والرجل .

[8] **شرف الدين، فهميه. النوع الاجتماعي والتنمية،عن مركز الدراسات أمان- المركز العربي للمصادر والمعلومات...، تونس، 2003.**

– توسيع الفرص على نحو متساوٍ في جميع مجالات التمكين بدءاً بالتربية والتعليم وصولاً لقرار الصحة الإنجابية والسلوك الإنجابي.

– إزالة العوائق بمختلف أشكالها التي تعترض تمتع المرأة ومساهمتها بالفرص والموارد في التنمية .

–توفير الآليات والأدوات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف،ومراقبة تنفيذها برفع الوعي والقدرة على إحداث التغيير في المجتمع للمرأة والرجل جنباً إلى جنب [9].

مما سبق نصل لتساؤل: بماذا يتجلى التمكين؟ ماهي مؤشراته؟ليتسنى لنا تحديد مظاهر التمكين المشار إليها سابقاً.

إن الإشكالية التي تعيشها المرأة هي جزء من إشكالية اجتماعية يعيشها المجتمع بشكل عام، وقد برزت آثارها بصورة أكثر وضوحاً في الواقع الاجتماعي–الاقتصادي، فمشكلات المرأة لا تكمن في مساواتها بالرجل إنما القضية الأساسية التي تواجهها تتمثل في الاستقلال بكل صوره وأشكاله من جانب الرجل، ونظرة المجتمع إليها، فقد أتاح لها فرصة في التعليم والعمل ولكنه في الوقت نفسه كبلها بأغلال جديدة ما زالت إلى الآن في بعض الدول العربية، وعلى الرغم من أن التحليل السيسيولوجي لوضع المرأة في المجتمع يؤكد على أنها قد عانت قسوة الحياة وساهمت في العمليات الإنتاجية المختلفة التي كانت سائدة في كثير من المناطق والمحافظات والقرى فقد كانت تساهم مساهمة فعالة في حياة الأسرة، ومجتمعها الصغير من خلال قيامها بالأعمال المنزلية، وبعض الأعمال الإضافية (زراعة، تربية مواشي) التي تدر الأموال على أسرتها، وقد كان مدى مساهمتها في العملية الاقتصادية هو المؤشر لمدى تعاونها، واستعدادها للمشاركة مع الرجل.

إلا أن تحيز التنشئة الاجتماعية باتجاه الذكر واختلاف أساليبها شوه صورة المرأة وتفكيرها وقناعتها وخاصة في القرى والمدن النائية وشكلت حاجزاً كبيراً وقف في طريق طموح المرأة، إذ أن الاختلاف في هذه الأساليب أدى إلى أن الجيل القديم من النساء لا يشعرن بأن هناك ظلماً قد وقع عليهن، بل ويعتبرن كثيراً من مظاهر سلوك الرجل المتحيز ضد المرأة يجب تقبله واحترامه، وبالرغم من ذلك فقد ناضلت المرأة بدخولها المجالات الأساسية المتمثلة في التعليم، وسوق العمل، أما ثالثها فهو محصلة الأول والثاني والمتمثل بالمشاركة الفعلية في تنمية مجتمعها الذي يؤثر على تغير وتحسين صورتها، ورفع مكانتها في المجتمع .

وعلى الرغم من إقبال المرأة على التعليم الذي أدى إلى تطور مخرجات التعليم للإناث عن الذكور لمعظم المراحل، لا يمكن الحكم على تمكين المرأة، وارتفاع مكانتها الاجتماعية من خلال بعد واحد فقط يتمثل في ارتفاع نسب تعليمهن، إذ أن المسألة أعمق من ذلك بكثير، حيث إن البعد الرئيسي والمؤثر على مكانة المرأة في مجتمعها يتمثل باندماجها في التنمية، ودعم نفوذها، وتعظيم قدراتها على فهم وضعها، وتغير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار لنفسها، وأن يكون لها صوت مسموع للدفاع عن مصالحها وقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات وإحداث التغيير .

إن مشاركة المرأة في التنمية لا يعني مجرد مظهر من المظاهر الشكلية لتنمية المجتمع، ولا يعني مجرد محاكاة لنمط من الأنماط التنموية بالدول المتقدمة،إنما يعني المشاركة الحقيقيّة الفاعلة للمرأة في تنمية مجتمعها وتطويره، وتقدمه من خلال تمكينها من تفعيل دورها، ليعيد لها إنسانيتها، وإمكاناتها المهدورة، وهذا يؤدي إلى التمكين.

[9] يونفيم –مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، 2003، ص 2.

4- مؤشرات تمكين المرأة:

التمكين هو العملية التي يتم فيها تحويل علاقات القوة غير المتكافئة بحيث تكتسب المرأة مزيداً من المساواة مع الرجل، فعلى المستوى الحكومي يشمل ذلك توسيع نطاق جميع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأساسية التي تتمتع بها المرأة والحوار العام حول ما يمكن أو لا يمكن للمرأة القيام به، أما على المستوى الفردي فيشمل العمليات التي تكتسب من خلالها المرأة القوة الداخلية اللازمة للتعبير عن حقوقها والدفاع عنها ولتحقيق المزيد من التقدير للنفس وتعزيز القدرة على التحكم وتحديد هدفها والعمل على تحقيقه..الخ، أما بالنسبة للتمكين على المستوى الجماعي فانه يعكس قدرة النساء على تنظيم أنفسهن والعمل الجماعي وإحساسهن بقوتهن في تجمعهن، وبناء على ذلك فقد تم اعتماد عدد من المؤشرات التي تساعد في قياس تمكين المرأة ومنها:

- مؤشرات التمكين الاقتصادي[10]:

-شعور المرأة باستقلاليتها الاقتصادية عن الرجل .

-نسبة مشاركة النساء في سوق العمل ممن هن في سن العمل .

-الوقت المستخدم في الأنشطة المنزلية ومشاركة أعضاء الأسرة بالأعمال غير المدفوعة الأجر ورعاية الأطفال

-الاختلاف في الراتب والدخل بين النساء والرجال .

-نسبة ما تمتلكه المرأة وتسيطر عليه من أراضٍ وعقارات .

-القدرة على القيام بالمشتريات سواء أكانت صغيرة أم كبيرة باستقلالية عن الرجل .

- مؤشرات التمكين الاجتماعي:

-شعور المرأة بذاتها واحترامها لنفسها .

-قدرة المرأة على اتخاذ قرارات داخل العائلة باستقلالية عن الرجل ونوعية القرارات المتخذة .

-عدد النساء في المؤسسات المحلية (أندية,جمعيات) ومواقع القوة التي تشغلها بهذه المؤسسة .

-مدى التدريب والتشبيك في المجتمعات المحلية .

-مدى مشاركة النساء في القرار الخاص بالأسرة .

-حركة النساء داخل وخارج مكان إقامتها مقارنة بما يتمتع به الرجال .

- مؤشرات التمكين السياسي:

-نسبة الإناث في الوظائف الإدارية والمهنية

-نسبة النساء في البرلمان

-نسبة النساء في الوزارة والوظائف العليا ومراكز صنع القرار

أما مقاييس تمكين المرأة بشكل عام فتتلخص بـ:

1- متوسط دخل المرأة مقارنة بالرجل.

2- نصيب المرأة من الدخل القومي مقارنة بالرجل.

3- إنتاجية عمل المرأة.

4- نسبة الإناث في الوظائف الإدارية والمهنية

5- نسبة النساء في البرلمان

[10] هداية قرعان،التمكين والمرأة الفلسطينية1097=ArtID?php.wmview/aman_studies/org.amanjordan.www://http-2006

6- نسبة النساء في الوزارة والوظائف العليا ومراكز صنع القرار.
7- نسبة النساء في ملكية الأعمال
8- نسبة الإناث في عدد المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي
9- عدد النساء اللواتي يملكن حساباً مصرفياً

هنا نصل لتساؤل مفاده ما أهمية المؤشرات التي تدل على تمكين المرأة؟.

إن مؤشرات التمكين تستخدم كمقياس لمعرفة التغيرات التي لها علاقة بمعرفة وضع المرأة والرجل في المجتمع، وتحديد نصيب ومشاركة كل من المرأة والرجل بالتنمية،أي هو مؤشر يوضح لنا الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لكل من الرجل والمرأة، أي أن المؤشرات المرتبطة بالتمكين تتضمن وظائف تشير بصورة أساسية للكيفية التي تتبع حتى تحقق برامج ومشاريع التمكين ضمن برامج التنمية أهدافها في المساواة بين النوع الاجتماعي، وإلغاء التمييز والفجوة على أساس النوع الاجتماعي، وبالتالي نستطيع من خلال المؤشرات توضيح

الفجوة النوعية، وكيفية معالجتها وردمها إن أمكن، وعلى هذا الأساس تكون المؤشرات الدليل الأساس لوضع السياسات والبرامج والمشروعات اللازمة التي من شأنها دعم مشروع التمكين، ومساعدة النساء للوصول إلى التمكين.

وعليه تشير البيانات على سبيل المثال لا الحصر إلى أن نسبة مقاعد المجلس النيابي للإناث في النرويج عام 2008(36.1%)مقابل(5.2%)في تشاد و(7.7%) في جمهورية الكونغو الديمقراطية،مقابل(12.4%)في سورية أما بالنسبة للمشاركة في القوى العاملة فقد وصلت في النرويج إلى(82.6%)مقابل(64%) في تشاد و(57.4%) في الكونغو،و(14.6%)في سورية،وبالنسبة للتحصيل العلمي الثانوي للإناث فقد وصل إلى(99.3%)في النرويج مقابل(10.7%) في الكونغو لعام2010، أما نسبة وفيات الأمهات فقد وصلت إلى(7) وفيات لكل100 ألف ولادة حية في النرويج للفترة 2003-2008، مقابل(1500) في تشاد و(1100) في الكونغو[11]، و(56) في سورية.

5-بعض معوقات تمكين المرأة:

من أهم معوقات تفعيل تمكين المرأة هي:

- اختلاف الأهمية النسبية لتعليم الإناث عن تعليم الذكور وهي ثقافة سائدة داخل الأسر العربية،ما يعني حرمانها من التعليم، وارتفاع نسبة الأمية بين النساء بالمقارنة مع الرجال.
- الموروث الثقافي:حيث تحدد ثقافة المجتمع المتمثلة في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات المشتركة للناس

والتي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم، أدواراً ومسؤوليات وفرصاً وحقوقاً للمرأة تختلف عنها للرجل، فالتنشئة الاجتماعية التي تنقل الموروثات الاجتماعية من جيل لآخر تعمل على تكوين نظرة المجتمع لموقع المرأة من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فكثير من القيم الثقافية الموجودة تربط المرأة بدورها في المنزل كزوجة وأم لا غير، وبهذا نتبين أن المبادرات التي تقوم بها المرأة، والقدرات التي تملكها لتنظيم نفسها من أجل المشاركة الفاعلة في العمليات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، تتأثر كثيراً بوضعها في المجتمع من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والطبيعة المتغيرة للعلاقات الجندرية في المجتمع[12] فالقوانين وحدها لا تكفي لتمكينها إلا إذا كانت مدعمة بوعي ثقافي واقتناع مجتمعي يتطلب تطوير الفكر وإصلاح الإيديولوجيات الاجتماعية القائمة.

---

[11] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2010، نيويورك ، 2010، جدول رقم 4.

[12] أبو بكر مصدر سابق ، 2002،ص 163 -164.

- مقاومة المرأة ذاتها للتغيير واستسلامها للموروث الثقافي وعدم ثقتها بقدراتها وإمكاناتها وضعف وعيها بحقوقها وعجزها عن المطالبة بها حتى عندما تكون على دراية بها.
- دور وسائل الإعلام السلبي بترسيخ الصورة النمطية السلبية في أذهان الكثيرين الأمر الذي ساهم بتهميش دور المرأة وساعد على استمرار ظاهرة الزواج المبكر وارتفاع معدلات الخصوبة و بالتالي زيادة عدد الأولاد.
- ضغوط الحياة وإيقاعها السريع مما أدى لانغماس الكثيرات في أمور الحياة اليومية والابتعاد عن ممارسة حقوقهن في إتمام التعليم الجامعي أو العمل، و ذلك بسبب عادة الزواج المبكر و زيادة عدد الأولاد.
- تدني معدلات النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى انتشار البطالة والفقر وانعدام العدالة في توزيع الدخل والموارد مما يؤثر سلبياً على التمكين الاقتصادي و الاجتماعي و خاصة للإناث

6-واقع المرأة وتمكينها في سورية:

أصبح هناك حاجة ملحة في ظل التحولات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في المجتمع على المستوى الدولي والمحلي لأن تدرك المرأة أهمية دورها، وطبيعة مشاركتها في تنمية المجتمع فضلاً عن حاجة المجتمع السوري في ظل هذه التحولات لمشاركة كل فرد من أفراد المجتمع مشاركة فعالة، ومؤثرة في عملية التنمية، فقد شهد المجتمع تغيرات كبيرة في حياة الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص وكان لتلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتشابك فيما بينها أثرها على تغيير واقع ومكانة المرأة وأدوارها في سورية، حيث تشكل قضية تمكين المرأة السورية أحد أهم المتغيرات الهامة التي تترك آثاراً مباشرة وغير مباشرة على الأسرة و المجتمع وعلى المرأة نفسها حيث يشير دليل تمكين المرأة السورية على أساس النوع إلى ذلك بوصوله إلى(0.434)عام 2010.وللوصول إلى التمكين وقيام المرأة بدورها الكامل في المجتمع و استثمار القدرات التي تمتلكها ينبغي العمل على تحسين المؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية التي تعني توسيع الخيارات وخاصةً أمام الإناث من خلال:

- تعليم الإناث.
- تحسين صحة الأمهات وخدمات الصحة الإنجابية.
- توفير فرص العمل.

فأين تقف المرأة السورية و الانجازات في هذا المجال؟

أ-التعليم: يقوم التعليم بدور هام في تمكين المرأة من خلال اكتسابها المهارات والمعارف وهو من أهم العوامل التي تدفع بعملية التغيير في حياة المرأة ويخلق لديها وعياً أسرياً ومجتمعياً ويساعدها على المشاركة في مختلف نواحي الحياة إلى جانب تأثيره على تغيير نمط سلوكها الإنجابي(قرار الزوجين بالإنجاب، وهو طريقة ممارسة الإنجاب من حيث التوقيت والظروف والعمر)خاصة وأنها من تنجب وعندها القدرة على التحكم بعملية الحمل وعند تعليمها تتغير لديها الكثير من المفاهيم المتعلقة بالإنجاب وعدد الأولاد،إضافة إلى زيادة وعيها الصحي حول قضايا الحمل مثل مباعدة الحمول والرضاعة الطبيعية واستخدام وسائل تنظيم الأسرة،ومع تلك الأهمية للتعليم ما زالت معدلات الأمية للإناث في سورية تتجاوز(22.8%) لعام2009مقابل(8.6%) للذكور[13] وهذا ما يعد من أهم المعوقات التي تواجه المرأة في المجال الاجتماعي بسبب أثارها على المحددات الأساسية لعائد تعليم الأطفال، وصحة الأبناء، ودخل الأسرة وعدد الأفراد، فالعلاقة بينهما علاقة عكسية، كما أن مشكلة أمية المرأة أو تسربها من التعليم يشكل عائقاً كبيراً أمام

[13] **مسح قوة العمل 2009.**

تمكين المرأة داخل الأسرة، حتى إن"تقرير البنك الدولي2003[14]، ربط بين تعليم المرأة ومساهمتها في اتخاذ القرارات الأسرية فأكد أن(40%)من النساء اللواتي أكملن تعليمهن الثانوي على الأقل،هن صاحبات الكلمة الأخيرة، إما بمفردهن أو بالمشاركة مع طرف آخر في اتخاذ القرارات الأسرية. وإذا ما قمنا باختبار الأثر التعليمي للزوجات والعمر عند الزواج الأول على عدد الأولاد نجد أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للمرأة وعدد الأولاد و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1) أثر تعليم الزوجة و عمرها عند الزواج الأول على عدد الأولاد

COEFFICIENTSA					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
(Constant)	7.572	.083	-	90.905	.000
Woman age at first marriage (Imputed)	-.135	.004	-.252	-34.027	.000
Read & write	-1.456	.141	-.073	-10.346	.000
Primary	-1.480	.045	-.302	-32.871	.000
Preparatory	-1.961	.056	-.296	-35.071	.000
Secondary	-2.120	.066	-.260	-32.359	.000
Higher institute	-1.747	.076	-.183	-23.097	.000
University +	-1.871	.094	-.151	-19.915	.000

المصدر: حسبت من بيانات المسح الصحي الأسري عام 2009.

حيث تشير:

-B إلى (الحد الثابت) معامل الانحدار الجزئي غير المعياري، Std .Error يدل على الخطأ المعياري.Beta معامل لانحدار الجزئي المعياري .T قيمة الاختبار، Sig مستوى الدلالة(المعنوية).

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

1- جميع التقديرات عالية المعنوية (sig < 0.05) .

2- بالنسبة للحالة التعليمية نلاحظ أن لها أثراً سلبياً ودلالة إحصائي معنوية،أنه كلما زاد المستوى التعليمي للأم كلما انخفض عدد الأولاد المولودين أحياء بشكل أفضل بافتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع سن الزواج وبالتالي انخفاض فترة الإنجاب، وزيادة الوعي الاجتماعي و رغبة الزوجة المتعلمة في الحصول على فرصة عمل، والعكس صحيح، حيث يبين الجدول السابق العلاقة بين العمر عند الزواج الأول وعدد الأولاد، فنلاحظ أن زيادة سنة واحدة في سن الزواج الأول للأم يؤدي إلى تخفيض عدد الأطفال المولودين أحياء بمقدار (135.-).

[14] البنك الدولي، تقرير مصر.. والنوع الاجتماعي رؤية استشرافية، (القاهرة: المجلس القومي للمرأة، يونية 2003م)، ص 26.

أما بالنسبة لنتائج اختبار الانحدار المتعدد فإن الجدول رقم (2) يبين ذلك:

الجدول رقم (2)نتائج اختبار الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة في عدد الأولاد

المتغير	R	R2	R^{2-}	قيمة F	Sig.
المتغيرات المستقلة	.416	.173	.173	525.182	.000

- R :هو معامل الارتباط البسيط والذي يقيس قوة العلاقة بين متغيرين أو أكثر .
- R^2: معامل التحديد ويستخدم لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج المقدر في حالة الانحدار الخطي البسيط
- R^{2-}: معامل التحديد المصحح ويستخدم لتفسير القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد .

F : إحصائية للحكم على معنوية النموذج المقدر ككل عند مستوى معنوية معين .

نلاحظ من الجدول أن المتغيرات المستقلة(المستوى التعليمي للمرأة،العمر عند الزواج الأول) قد فسرت ما نسبته (.173)من تأثيرها على عدد الأولاد، وبما أن(F)تساوي(525.182)ومستوى الدلالة(Sig) يساوي(.000)، لذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة على أساس وجود علاقة بين المستوى التعليمي للزوجة والعمر عند الزواج الأول في عدد الأولاد.

3ً-توضح بيانات الجدول رقم(1)أن المرأة الأكثر تعليماً هي الأقل إنجاباً فهناك علاقة عكسية بين مستويات الإنجاب والمستوى التعليمي، وبالرغم من أهمية ذلك لا زالت نسبة تعليم الإناث أقل مقارنة بالذكور في بعض المراحل التعليمية و هذا ما نتبينه من نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي من الجدول التالي:

الجدول رقم (3)نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي و الأساسي

البيان	1990(تعليم ابتدائي)		2000(تعليم ابتدائي)		2005(تعليم أساسي) [15]		2010(تعليم أساسي) [16]	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
نسبة القيد%	95.2	95.6	90	96	87	85	98	98

يلاحظ انخفاض نسبة القيد الصافي خلال الأعوام(2000-2005) بسبب ارتفاع نسب التسرب في هذه المرحلة، لترتفع عام2010نتيجة التوسع في البناء المدرسي واعتماد الخارطة المدرسية في توزيع المدارس على المناطق.

وبالرغم من التطور الحاصل على المستوى الوطني إلا أن التفاوت الجغرافي ما يزال واضحاً حيث وصلت معدلات الالتحاق عام2007(98%) في محافظات اللاذقية والسويداء و(97%) في دمشق و طرطوس وإدلب وتنخفض إلى (86%) في محافظة ريف دمشق لترتفع إلى حوالي(96%) عام 2010.

أما بالنسبة للمناطق النائية والبادية والتي تشهد تنقلات خلال فترات محددة فقد تم زيادة فرص التعليم من خلال تأمين المدارس المتنقلة والكوادر اللازمة لها، حيث بلغ عدد مدارس البادية عام 5/2007/ مدارس بعد أن تم افتتاح/2/ مدرسة بادية عام 2005 في محافظتي حماه والرقة، وبلغ عدد الكرفانات 102/ كرفانة و/47/ خيمة عام2007، أما بالنسبة للمدارس(الداخلية) التي تم إنشاؤها لتعليم أبناء البادية لم يتم التحاق الإناث فيها فعلى سبيل المثال تم بناء

[15] هيئة تخطيط الدولة،التقرير الوطني حول السكان والتنمية، دمشق، 2009.ص 46.

[16]رئاسة مجلس الوزراء، تقرير تتبع أداء الخطة الخمسية العاشرة، دمشق، 27 تموز 2010.

مدرسة داخلية لأبناء البادية في الرقة عام 2009 مدرسة وبلغ عدد الطلاب الدارسين فيها/140/ طالب، لا يوجد إناث علماً أن الطاقة الاستيعابية للمدرسة/500/ طالب وطالبة،وسبب عدم وجود إناث هو عدم وجود مشرفات يقمن بالإشراف على الطالبات في الفترة المسائية[17].

من جهة أخرى يلاحظ أن نسبة الإناث اللواتي وصلن إلى الصف الخامس بداية الحلقة الثانية في التعليم الأساسي عام2007بلغت 92.8% بعد أن كانت عام2000(90.6%)ذلك لأن التعليم الابتدائي كان يمتد من الصف الأول إلى الصف السادس، وكانت منخفضة أكثر ما يمكن في المحافظات الشرقية دير الزور و الحسكة والرقة حيث بلغت على التوالي(77%)(83%)(76%) وبقيت هذه النسبة منخفضة في نفس المحافظات عام2007.

وارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم ما بعد الأساسي عام2009 إلى27% من عدد الناجحين وجاءت متساوية بالنسبة للذكور والإناث، في حين وصلت نسبة التسجيل في الأول الثانوي(عام، مهني) 77% من الناجحين، ومقارنة مع هدف الخطة الخمسية العاشرة الوصول إلى زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي/الجامعات والمعاهد/ لتصل إلى 25% فقد بلغت في عام2007 ما نسبته 22.5% وذلك نتيجةً للجهود المبذولة في إدخال أنماط جديدة من التعليم من خلال التعليم المفتوح والتعليم الخاص إضافة إلى التوسع في افتتاح كليات جديدة في جميع محافظات القطر.

إن هذا التحسن يعد جوهرياً في مجال الحد من ظاهرة الزواج المبكر في بعض البيئات المحلية، فكثير من الأحيان تدفع الظروف الاقتصادية للأسر وضعف الوعي تجاه أهمية التعليم،الأبوين إلى تسريب بناتهم من المدارس لتزويجهن قبل إنهاء تعليمهن.

إلا أن انخفاض نسب الالتحاق في المراحل الأعلى يبين أن نظام التعليم الأساسي يعاني من خطر التسرب الذي ترتفع نسبته طرداً مع الانتقال من مرحلة إلى أخرى، فمن السهل رؤية ظاهرة التسرب من خلال متابعة صورة عمالة الأطفال في القطاع غير المنظم–الورش والمحلات المهنية–وصولاً إلى أرصفة الشوارع أو استمرار ظاهرة الزواج المبكر لبعض الإناث في عدد من المحافظات.

ب–صحة الأمهات والصحة الإنجابية: حققت سياسات التنمية البشرية في سورية بما اشتملت عليه من تقدم كبير في مستوى الخدمات الصحية انخفاضاً ملموساً لوفيات الأمهات إلى النصف خلال عقد واحد(1990–2001) حيث أظهرت المسوح السكانية التراجع السريع للمعدلات من(143) لكل100ألف ولادة حية عام1990 إلى(71) لكل100 ألف ولادة حية في عام2001، واستمر الانخفاض في المعدل بسبب الخدمات المقدمة إلى(58) لكل 100 ألف ولادة حية في العام 2004 وإلى(56) لكل 100 ألف ولادة حية في العام 2009، ويدل هذا الانخفاض على قابلية تحقيق سورية لأحد أبرز المرامي الإنمائية الألفية الستة المرتبطة بالصحة، وللهدف الرابع من أهداف التنمية الألفية الوطنية للعام2015 والمقدر ببلوغ(32) وفاة أمومية لكل100 ألف ولادة حية،أي تحقيق تخفيض آخر لنسبة وفيات الأمهات إلى النصف أيضاً، وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي حصل إلا أن ذلك لا يعني أنه قد تم الوصول إلى المستوى المطلوب بالنسبة لوفيات الأمهات التي ما زالت مرتفعة في سورية بالقياس إلى نظيره في دول المنطقة التي سبقتها سورية في معدلات مؤشرات تنميتها البشرية في فترة ما، وكان نظامها الصحي الحديث أسبق من نشوء نظيره لدى تلك البلدان، حيث وصلت في الإمارات(3) والكويت(5) وقطر(10) والأردن(41) لكل100 ألف ولادة حية[18].

---

[17] **مديرية التخطيط محافظة الرقة ، 2009.**

[18] **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2007–2008،جدول 10، ص 249، 252.**

لقد أثبتت الكثير من الدراسات وجود مخاطر صحية لا يمكن غض النظر عنها تتعلق بصحة الأم والجنين والطفل نتيجة كثرة عدد الحمول والولادات وعدم المباعدة بينها وحدوثها في أعمار مبكرة أو متأخرة، وبالتالي

فإن التباعد بين الولادات يتيح الفرصة للمرأة لترميم جسمها، وتعويض ما فقدته من مواد وعناصر غذائية نتيجة الحمل والولادة، مما ينعكس ايجابياً على صحتها وصحة أطفالها بشكل عام وعلى صحتها الإنجابية والتي تعني الوصول إلى حالة من اكتمال السلامة البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية في الأمور ذات العلاقة بوظائف الجهاز التناسلي وعملياته وليس فقط الخلو من الأمراض أو الإعاقة المتعلقة بالجهاز الإنجابي ووظائفه[19]بشكل خاص، كما يؤدي إلى تخفيض عدد الأولاد، وهذا يعني أن وسائل تنظيم الأسرة هي بمثابة خدمات صحية تساعد الزوجين على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب وتوقيته بما يتناسب مع وضعهن الصحي والاجتماعي، وبالتالي إذا ما استخدمت بالطريقة والوقت المناسبين فإنها تتميز بفوائد كبيرة.

لتلك الأهمية تشير تقديرات المكتب المركزي للإحصاء إلى ارتفاع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى (58.3%) عام 2006 بعد أن كانت(39.9%) عام1993 لنلاحظ انخفاضه حسب المسح الصحي الأسري إلى (53.9%) عام 2009[20]، و يمكن إرجاع الانخفاض في معدل الاستخدام إلى عدد من الأسباب:

- عدم واقعية و دقة حساب المعدل و اختلاف طريقة سحب العينات.
- عزوف النساء عن استخدام الوسائل لعدم الثقة بفاعليتها.
- عدم التمكن من الوصول إلى الخدمة.
- العادات والتقاليد وتحكم رأي الرجل في ذلك.
- مهارة التعامل لمقدمي الخدمة مع النساء و القدرة على الإقناع.

ومع ذلك، فإن ارتفاع معدلات الاستخدام يدل على زيادة الوعي بأهميتها، والذي يتطلب معرفة أنواعها ومدى فاعليتها، إذ أن تلك الأهمية تكون أكبر في حال ارتفاع استخدام معدلات الوسائل الحديثة لفعاليتها الأكبر، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة، إلا أنها ما تزال دون المستوى المطلوب،و هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (4) نسب النساء المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة

البيان / العام	1993	2001	2006	2009
الوسائل الحديثة	25.7	35.1	42.6	37.5
الوسائل التقليدية	14.2	11.5	15.7	16.4

المصدر:المسوح المتعلقة بصحة الأم و الطفل و المتعدد المؤشرات و الصحي الأسري.

نلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة النساء اللواتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة الحديثة من بين المستخدمات حالياً من(25.7%)عام1993 إلى(42.6%)عام 2006 لتنخفض إلى(37.5%)عام2009[21]، بالمقابل انخفضت نسبة

[19] المؤتمر الدولي للسكان و التنمية ، 1994

[20] المسح الصحي الأسري، 2009.

[21] المرجع السابق.

استخدام الوسائل التقليدية من(14.2%)عام 1993 إلى(11.5%) عام2001 ثم ارتفعت إلى(15.7%)عام2006 لتصل إلى(16.4%)على الرغم من أن فعاليتها لا تتجاوز(50%)، وقد تؤدي إلى حدوث حمول غير مرغوب بها الأمر الذي يتطلب المزيد من الوعي تجنباً لحدوث ذلك، وتشير بيانات مسح عام 2009 إلى أن اللولب الرحمي هو أكثر الوسائل المستخدمة انتشاراً بمعدل(22.8%)من إجمالي الوسائل الحديثة والحبوب هي ثاني أكثر الوسائل انتشاراً إذ تستخدمه(8.9%)من النساء المتزوجات، وتشكل نسبة استخدام هاتين الوسيلتين(84.5%) من إجمالي الوسائل الحديثة و(58.4%) من إجمالي الوسائل.

وتشير البيانات إلى اختلاف معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة على مستوى المحافظات على الرغم من أهميتها وذلك تبعاً لمستوى تعليم المرأة والعادات والتقاليد ورأي الأزواج إضافة إلى الوعي وقدرة الوصول إليها ومهارة وأسلوب مقدم الخدمة ببيان أهميتها والتحفيز على استخدامها، وضمن هذا الإطار تشير البيانات إلى انخفاض معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة في دير الزور من(37.8)عام 2006 إلى(17)عام 2009، وفي إدلب من(57.2) إلى(46.9)، وحلب من(59.8) إلى(46.5)، مقابل ارتفاعها في الرقة من(33.7)إلى(46.4) والحسكة من (44.1) إلى(50.1)لنفس الأعوام[22].علماً أن استخدام الوسائل يتغير تبعاً لمكان السكن والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، حيث بلغت نسبة النساء المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة (59%) في المناطق الحضرية مقارنة مع (46.6%) في الريف لعام2009،وتبعاً لمستوى تعليمها وانخراطها في العمل حيث يبلغ(64.7%) لدى السيدة الجامعية مقابل(36.9%) للأمية، ويبين الجدول رقم(5) أثر المستوى التعليمي للمرأة واستخدام وسائل تنظيم الأسرة على عدد الأولاد:

الجدول رقم (5) أثر المستوى التعليمي للمرأة و استخدام وسائل تنظيم الأسرة على عدد الأولاد

Coefficients					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	4.559	.038		121.435	.000
Woman's highest certificate _ Primary & Preparatory	-1.710	.042	-.349	-40.278	.000
Woman's highest certificate _ Secondary	-2.587	.065	-.318	-39.979	.000
Woman's highest certificate _ Above Secondary	-2.667	.063	-.343	-42.549	.000
Current using FP status	.012	.000	.242	34.717	.000

المصدر: حسبت من بيانات المسح الصحي الأسري عام 2009.

[22] **المكتب المركزي للإحصاء ، المسح المتعدد المؤشرات 2006، المسح الصحي الأسري، 2009.**

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

- جميع التقديرات عالية المعنوية (sig < 0.05) .

- بالنسبة للمستوى التعليمي نلاحظ أن له أثراً سلبياً ودلالة إحصائية معنوية على عدد الأولاد كلما زاد المستوى التعليمي للأم يؤدي إلى إنقاص عدد الأولاد المولودين أحياء، أما استخدام وسائل تنظيم الأسرة فله أثر ايجابي ودلالة إحصائية معنوية.

أما بالنسبة لنتائج اختبار الانحدار المتعدد فإن الجدول رقم (6) يبين ذلك:

الجدول رقم (6)نتائج اختبار الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة في عدد الأولاد

المتغير	R	R2	R^{2-}	قيمة F	Sig.
المتغيرات المستقلة	.405	.164	.164	860.870	.000

نلاحظ من الجدول أن المتغيرات المستقلة(المستوى التعليمي للمرأة،استخدام وسائل تنظيم الأسرة) قد فسرت ما نسبته(164.) من تأثيرها على عدد الأولاد،وبما أن(F)تساوي(860.870)ومستوى الدلالة(Sig) يساوي(000.)

لذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة على أساس وجود علاقة بين المستوى التعليمي للزوجة واستخدام وسائل تنظيم الأسرة في عدد الأولاد.

وتشير بيانات مسح 2006 المتعدد المؤشرات إلى أن النسبة المئوية للسيدات اللواتي تزوجن قبل سن(18) سنة بلغت(17.7%) وهذه النسبة تتراوح بين(26.2%)في محافظة درعا و(9.5%) في الحسكة، كما أن(3.4%) من النساء يتزوجن في سن مبكرة قبل إتمامهن سن(15) عاماً، وتنخفض هذه النسبة أيضاً كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة، وتتفاوت على مستوى كل من الحضر والريف حيث بلغت في الحضر(4%)مقابل(2.7%)في الريف، وبلغت نسبة النساء اللواتي تزوجن في العمر مابين(15-19)سنة(9.7%)عام2006،لتصل إلى(4.3%) عام2009، وتبين نسب الزواج المبكر إلى أن الفتيات المراهقات تواجه مخاطر صحية كبيرة أثناء الحمل وأثناء الولادة، ويتسببن في نحو(15%)من عبء المرض العالمي بالنسبة لظروف الأمومة، و(13%)من كل وفيات الأمهات، وبالتالي فإن المراهقات يواجهن خطر الموت أثناء الحمل أكثر من أية فئة أخرى، وقد بلغت نسبة ولادة المراهقات في الفئة العمرية(15-19)(6%) من إجمالي الولادات أي أن هناك(30) ألف ولادة سنوياً لأمهات في مرحلة المراهقة، وأن(78.5%)من السيدات في هذه الفئة قد تمت ولادتهن في مرفق صحي وشكلت النسبة الأكبر من إجمالي الفئات العمرية ويمكن أن يعزى ذلك إلى الوعي بأهمية الولادة في مرفق صحي بالنسبة للحمول الخطرة،في حين بلغت نسبة ولادة المراهقات عام1993(4.7%) من إجمالي الولادات، بالإضافة إلى ذلك فقد بينت المسوح أن(21.6%) من السيدات في الفئة العمرية(15-19) يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة،وأن هناك(11.5%) من السيدات في هذه الفئة لديهن احتياجات غير ملباة بهدف تأخير الحمل(13%) لعام2009، وإجمالي حاجة غير ملباة(16.4%)[23]. ونتيجة لذلك انخفض معدل وفيات الأمهات،والذي جاء حصيلة عدة عوامل نبينها ضمن الجدول التالي:

[23] **حسبت من المكتب المركزي للإحصاء، جامعة الدول العربية، المسح الصحي الأسري، التقرير الرئيسي، 2009، ص 197.**

الجدول رقم (7) تطور نسب الولادات و استخدام وسائل تنظيم الأسرة و الكشف الطبي (1993- 2009)

البيان	1993	2009
نسبة الولادات التي تتم على أيدي مدربة	%76.8	%96.2
نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة	39.9	53.9
الكشف الطبي أثناء الحمل	50.3	87.7

المصدر: بيانات عام 1993 من مسح صحة الأم و الطفل، بيانات 2009 المسح الصحي الأسري.

نلاحظ من الجدول تحسن النسب المدروسة إيجابياً خلال الفترة المدروسة، والتي تساعد على خفض معدل وفيات الأمهات التي تعد من أهم مؤشرات الصحة الإنجابية وتتأثر بارتفاع معدلات الخصوبة، وتعكس أنماط السلوك الإنجابي للأزواج الذي يتعلق بالعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة في المجتمع،حيث يتناسب معدل الخصوبة بشكل عكسي مع ارتفاع مستوى تعليم المرأة، إذ ينخفض معدل الخصوبة للمرأة الحاصلة على الشهادة الثانوية فأكثر بمقدار (50%)عن المرأة الأمية.

وفي هذا المجال نلاحظ أن الخطة الخمسية العاشرة استهدفت في إطار تحقيق أهداف التنمية الألفية تخفيض معدلات وفيات الأمهات حتى العام2015 إلى حوالي النصف أو(26.75) حالة وفاة أمومة، لكن حتى وإن تم بلوغ هذا الهدف فإنه يبقى مرتفعاً مقارنة مع البلدان العربية في مستوى العام 2006.

من جهة أخرى ورغم ما تحقق حتى الآن على المستوى الوطني في هذا المجال، إلا أنه لا يزال هناك تفاوت بين المحافظات في معدل وفيات الأمهات، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (8) تطور معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف ولادة حية عامي (1993- 2008)

البيان	1993		2008	
معدل وفيات الأمهات	أعلى معدل	أدنى معدل	أعلى معدل	أدنى معدل
	الحسكة	دمشق	الرقة	دمشق
	139.8	63.8	78.25	33.08

المصدر: مسح صحة الأم و الطفل ، و بيانات وزارة الصحة.

يبين الجدول أعلاه التفاوت و التطور في معدل الوفيات بين المحافظات نتيجة للأسباب التي سبق ذكرها.

ج-العمل: يسهم عمل المرأة بإحداث تغييرات كبيرة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة وفي تمكينها اقتصادياً، إذ أن الإناث يشكلن حوالي(49.8%)من السكان و(50%)من القوة البشرية في سورية عام2009[24]

أي أن الإناث يشكلن حوالي نصف المجتمع إلا أن العدد بحد ذاته لا يشكل أي قيمة إن لم يكن له وزن اجتماعي،حيث إن معدل النشاط الاقتصادي الخام للإناث انخفض من(9.2%)عام2004[25]إلى(7.2%) عام2009[26]، كما أن نسبة مساهمة المرأة في إجمالي النشاط الاقتصادي للقوة البشرية معدل النشاط الاقتصادي

[24] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، الجدول 11-2، لعام 2009. دمشق.

[25] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية الجدول رقم 2-3، لعام 2005،. دمشق.

"المنقح" لم يتجاوز(15.2%)عام 2004، وانخفض إلى(12.1%)عام2009 كما أن نسبة مساهمتها إلى إجمالي قوة العمل انخفضت من(16.3%)عام2004 إلى (14.8%) عام2009[27]مما يعني خروج المرأة من سوق العمل، وزيادة معدل البطالة في صفوفها،حيث وصل إلى (22.3%) بين النساء مقابل(5.7%)للذكور عام2009، مما يدل على وجود تحدٍ يواجه سورية بحرمانها من حوالي ربع قوة العمل النسائية من المساهمة في العملية الإنتاجية والتنموية، وهذا يؤكد ارتفاعاً في فاقد هذه القوة وتهميش لها كنتيجة لمجموعة من الأسباب الاجتماعية والبيئية والثقافية الموروثة(زواج مبكر – عادات وتقاليد...)،ويشكل خطورة على عملية التنمية في حال ما لم يتم اتخاذ سياسات وإجراءات فعالة تساهم في استثمار هذه الثروة، وهو ما يفرض تحدياً للسياسة الاقتصادية والتي تتمثل بضرورة توفير فرص عمل للإناث وبيئة مناسبة لعملها.

مقابل ذلك تعاني المرأة العاملة من انخفاض نسبي في عوائد العمل مقارنة بالرجل العامل ويزداد في القطاع الخاص، ففي القطاع الحكومي والعام هناك درجة من المساواة في وسطي الأجور بخلاف حالتها في القطاع الخاص التي تراوحت بين(9685) للإناث و(11191) للذكور لعام2010[28]مما يعكس ميل الإناث للعمل في القطاع الحكومي للحصول على راتب مستقر ورواتب تقاعدية، وهو ما يشكل تحدياً جديداً على الحكومة يتمثل في كيفية توفير فرص عمل مناسبة لقدرات المرأة.

من جهة أخرى إن عمل المرأة وتمكينها اقتصادياً يخلق ظروفاً موضوعية جديدة للإنجاب وتخفيض معدلات الخصوبة في المجتمع، فإسهام المرأة في النشاط الاقتصادي يفرض عليها البقاء بعيداً عن أطفالها لفترة من الزمن، وبذلك تصبح أقل استعداداً لإنجاب المزيد من الأطفال لحاجتهم للرعاية والتنشئة وما يتطلب ذلك من وقت وجهد لا يتوفران بسبب العمل مما يضعف الحافز لديها لإنجاب المزيد من الأطفال، من ذلك نجد أن الاتجاه العام للعلاقة بين الخصوبة وعمل المرأة يميل إلى فكرة أن عمل المرأة يكون دافعاً لإنجاب عددٍ أقل من الأطفال

للمحافظة على العمل والحصول على وضع مهني أعلى و مستقبل أفضل[29]، و يتوضح تأثير عمل المرأة في عدد الأولاد في سورية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (9) أثر عمل الأم و العمر عند الزواج الأول على عدد الأولاد

Coefficients					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
(Constant)	6.726	.079	-	85.317	.000
employee	.177	.050	.026	3.513	.000
unemployed	-.634	.177	-.026	-3.574	.000
Woman age at first marriage (Imputed)	-.162	.004	-.302	-40.472	.000

[26] حسب بناءً على تقديرات السكان،المجموعة الإحصائية ومسح سوق العمل عام 2009، ،المكتب المركزي للإحصاء. دمشق.

[27] المكتب المركزي للإحصاء، مسح سوق العمل لعام 2009، دمشق، 2009.

[28] بحث دخل و نفقات الأسرة 2010.

[29] عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 253.

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

-جميع التقديرات عالية المعنوية (sig < 0.05) .

-بالنسبة للحالة العملية للمرأة نلاحظ أنه عندما تكون المرأة تعمل فإن لها أثراً ايجابياً ودلالة إحصائية على عدد الأولاد، في حين أنه عندما تكون المرأة لا تعمل فإن لها أثراً سلبياً ودلالة إحصائية، كما أن العمر عند الزواج الأول له أثر سلبي ودلالة إحصائية، أي أن زيادة سنة واحدة في سن الزواج الأول للأم يؤدي إلى تخفيض عدد الأطفال المولودين.

أما بالنسبة لنتائج اختبار الانحدار المتعدد فإن الجدول رقم (10) يبين ذلك:

الجدول رقم (10)نتائج اختبار الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة في عدد الأولاد

المتغير	R	R^2	R^{2-}	قيمة F	Sig.
المتغيرات المستقلة	.298	.089	.089	572.522	.000

من الجدول رقم(10)أعلاه يتضح أن المتغيرات المستقلة(عمل المرأة، العمر عند الزواج الأول) قد فسرت ما نسبته (.089)من تأثيرها على عدد الأولاد، أي أن هناك متغيرات أخرى لم يتم إدخالها في العلاقة، وبما أن(F) تساوي(572.522)ومستوى الدلالة (Sig) يساوي (.000) لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة على أساس وجود علاقة بين عمل الأم والعمر عند الزواج الأول في عدد الأولاد.

أما في حال دراسة علاقة عمل الأم حسب القطاع و عمرها الحالي مع عدد الأولاد فإن الجدول رقم (11) يبين:

الجدول رقم (11) أثر عمل الأم حسب القطاع و عمرها الحالي على عدد الأولاد

Coefficients						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
	(Constant)	-1.150	1.116		-1.030	.303
	Age of woman (Imputed)	.146	.005	.468	27.988	.000
	public	-1.518	1.094	-.323	-1.387	.166
	private	.144	1.095	.031	.132	.895

المصدر: حسبت من بيانات المسح الصحي الأسري عام 2009.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عمل المرأة في القطاع العام له أثر سلبي وغير دال إحصائياً، ليس له تأثير وغير معنوي، أما عمل المرأة في القطاع الخاص فإن له أثراً ايجابياً وغير دال إحصائياً، أما بالنسبة لعمرها الحالي له أثر ايجابي ودلالة إحصائية معنوية عالية، أي أن زيادة سنة واحدة في عمر الأم يؤدي إلى زيادة عدد الأولاد.

أما بالنسبة لنتائج اختبار الانحدار المتعدد للمتغيرات فإن الجدول رقم (12) يبين ذلك:

الجدول رقم (12) نتائج اختبار الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة في عدد الأولاد

المتغير	R	R^2	R^{2-}	قيمة F	Sig.
المتغيرات المستقلة	.535	.286	.286	353.099	.000

يتضح من الجدول أن المتغيرات المستقلة(عمل المرأة حسب القطاع،العمر الحالي)قد فسرت ما نسبته (.286)من تأثيرها على عدد الأولاد، أي أن هناك متغيرات أخرى تؤثر في عدد الأولاد ولم تدخل في العلاقة، وبما أن(F) تساوي(353.099)ومستوى الدلالة(Sig) يساوي(.000) لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة على أساس وجود علاقة بين عمل الأم حسب القطاع والعمر الحالي في عدد الأولاد.

إن ما سبق يبين أن معاملات الارتباط ضعيفة ومع ذلك فإن لها مدلولاً في حال تم مقارنتها مع سنوات سابقة حيث تبين مدى مساهمة تمكين المرأة في زيادة أو خفض عدد الأولاد، والجدول رقم(13) يبين علاقة الارتباط عام 2001 :

Coefficients					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
(Constant)	7.716	.153		50.481	.000
employee	.239	.095	.031	2.534	.011
unemployed	.749	.525	.017	1.426	.154
Imputed age at marriage	-.194	.008	-.297	-24.425	.000

المصدر: حسبت من نتائج مسح صحة الأسرة ، 2001.

نلاحظ من الجدول أعلاه وبمقارنته مع الجدول رقم(9) أثر التمكين على عدد الأولاد سواء للمرأة التي تعمل أو لا تعمل، أما بالنسبة لنتائج اختبار الانحدار المتعدد للمتغيرات فإن الجدول رقم (14) يبين ذلك:

المتغير	R	R^2	R^{2-}	قيمة F	Sig.
المتغيرات المستقلة	.291	.085	.085	202.272	.000

نستنتج مما سبق علاقة عمل الأم وعمرها مع عدد الأولاد، لأن ذلك يتطلب مستوى عالياً من التعليم، وبالتالي تأخر سن الزواج، بالإضافة إلى زيادة تقيد المرأة بعملها مما يعني تخصيص جزء كبير من وقتها للعمل.

من هذا المنطلق نجد أن قوة العمل الأنثوية ذات أهمية ديموغرافية واقتصادية كبيرة، إذ أن القوة العاملة بخصائصها ومؤهلاتها هي العامل الحاسم في عمليات الإنتاج وفي تطور الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتتلاقى هذه الأهمية مع أهمية سوق العمل تلك الوسيلة التي يتلاقى عندها عرض القوة العاملة والطلب عليها و كثيراً ما يكون هناك خلل بين العرض والطلب مما ينجم عنه فائض في عدد أفراد القوة العاملة في بعض المهن أو الاختصاصات الفنية من جهة، وعجز في عددهم في مهن أخرى أو اختصاصات فنية أخرى.

وهكذا نجد أنه في مقدمة التحديات التي تواجه سورية مسألة الاستفادة القصوى من إمكاناتها المحدودة و أهمها الموارد البشرية و الأنثوية بشكل خاص التي يجب أن تساهم بفعالية أكبر في عملية التنمية المستدامة .

من جهة أخرى فإن تمكين المرأة لا يقف عند تمكينها الاقتصادي والاجتماعي إذ لا بد من تمكينها سياسياً، فعلى الرغم من أن التشريعات والقوانين السورية تقضي بعدم التمييز ضد المرأة بما يحول بينها وبين شغل المناصب، فإنه لا يخفى على أحد دور العوامل الاجتماعية والثقافية التي يمكن أن تحول دون ذلك وخاصة للنساء الريفيات.

لقد حرصت الحكومة السورية على وضوح السياسات والإجراءات التي تهيئ للمرأة فرص التمكين، إلا أن الحقيقة تبين أن التمكين ليس مجرد إجراءات، بل هو عملية تغيير لثقافة التمييز و بناء ثقافة التكافؤ والمساواة و العدالة بكل أبعادها، و بناء عليه فقد شهد وضع المرأة السياسي تحسناً ملحوظاً إلا أنه ليس بالمستوى المطلوب فاستلام المرأة للوزارات أصبح مألوفاً، إلا أنها لا تتعدى كونها تتمثل بالطابع الرمزي والاجتماعي أي تعيين وزيرة أو وزيرتين، وعلى الأغلب تسند إليها الوزارات المرتبطة بالشؤون الاجتماعية والعمل، ومع ذلك فقد سجلت نسبة النساء على صعيد السلطة التنفيذية من مجموع الذين يشغلون المناصب الإدارية والتنظيمية بارتفاعات وانخفاضات طفيفة حيث كانت(18.2%)عام 2000 وانخفضت إلى(17.8%)عام 2004 ثم ارتفعت إلى(19%)عام2006، ثم عاودت الانخفاض مجدداً إلى(17.8%)في عام 2007، لتصل إلى(21.6%)، وكانت مشاركة المرأة في المناصب القيادية في الحكومة قد بلغت10% من الوزراء و7% من السفراء و20% في النقابات، أما نسبة تمثيل النساء في مجلس الشعب"السلطة التشريعية"فقد شهدت ارتفاعاً كبيراً من الدور التشريعي الأول عام1971،حيث لم تتجاوز نسبة مشاركتها من عدد أعضاء مجلس الشعب(2%) وارتفعت إلى(9.6%) في الدور التشريعي الخامس للفترة 1990-1994وارتفعت إلى(12.4%) في الدور التشريعي التاسع(2007-2011)

وبالتالي ارتفع دليل التمثيل النيابي للمرأة السورية من(0.379)عام2000 إلى(0.430)عام2002و إلى(0.442) في الدور التشريعي التاسع.

من خلال الدراسة السريعة لواقع المرأة في سورية يتبين لنا وجود علاقة بين السياسات الخاصة بالمرأة وتمكين المرأة (العمل والتعليم، والصحة الإنجابية)وعدد الأولاد وبالتالي تأثيرها على القرارات الأسرية والتنمية، ومع ذلك مازال هناك عدد من العوامل مجتمعة تشكل دوراً أساسياً في تأخير استفادة المرأة السورية من التنمية وبالتالي عدم تمكنها من خدمة المجتمع وتنميته بالشكل المطلوب وإعدادها للتنمية ووصولها للخدمات التي ينبغي أن تحصل عليها والواجبات المفروض أن تؤديها تجاه مجتمعها.

إن كل ذلك يتطلب اهتماما متزايداً بالمرأة فهناك علاقة تبادليه بين الاهتمام بتعليم النساء وصحتهن وزيادة ثقتهن بالنفس وتطلعهن للدخول في سوق العمل وبالتالي أخذ دورهن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن عدم الاهتمام بالمرأة يعد سبباً رئيساً في بروز كثير من المشاكل الاجتماعية وعائقاً أساساً من معوقات التنمية، فعلى سبيل المثال فإن عدم تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً سينعكس بزيادة عدد الولادات وخاصة نتيجة الزواج المبكر، كما أنه سينعكس على وضع الأطفال في المجتمع من خلال زيادة وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة، إضافة لانتشار الأمية والتسرب من التعليم.

وعليه نجد أن الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا المجال على الرغم من أثرها في زيادة تمكين المرأة إلا أنها تحتاج إلى سياسة عامة تتبناها الحكومة، تكون بمثابة إطار للبرامج والسياسات برمتها،تتجه إلى لتركيز على جوانب تمكين المرأة وتمثيلها في قطاعات التعليم والعمل والمناصب المؤسسية والحكومية وأجهزة الإعلام ومراكز اتخاذ القرار..، بهدف استكمال عملية التمكين.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

إن مسألة تمكين المرأة هي أطول وأعقد مشروع إنمائي، ومردوده بعيد المدى، وما زال هناك العديد من التحديات التي تحول دون الوصول إلى المستوى الأمثل للتمكين.

- مازالت الفجوة بين الإناث والذكور موجودة في(الأمية، قوة العمل، البطالة) في المحافظات السورية النائية، بالرغم من تنفيذ برامج تمكين وهذا يؤكد غياب مؤشرات نوعية قادرة على معرفة أسباب التأخر في تحقيق الهدف في ردم الهوة على الرغم من توافر القوانين التي تضمن المساواة.
- وجود علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للمرأة وعدد الأولاد.
- وجود علاقة عكسية بين عمر المرأة عند الزواج الأول وعدد الأولاد.
- وجود تفاوت في الأجور بين الإناث و الذكور وخاصة في القطاع الخاص.
- مازال معدل وفيات الأمهات مرتفعاً مقارنة مع دول عربية،وهناك تفاوت في المعدل بين المحافظات.
- انخفاض معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة لعام 2009.
- وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي للمرأة و استخدام وسائل تنظيم الأسرة وعدد الأولاد.
- وجود علاقة بين عمل المرأة حسب القطاع و عمرها الحالي وعدد الأولاد.
- غياب برامج ومؤشرات رصد وتقييم للبرامج والمشاريع التمكينية وبالتالي هناك افتقار إلى أرقام واقعية حقيقية تمكن من الوقوف على الانجازات و مدى فاعليتها و جودتها.
- هناك تحديات لا زالت إلى الآن تقف في مجال التمكين على الرغم من الجهود المبذولة والتي تتعلق ببعض القوانين التي تتطلب بعض التعديلات التي لم يتم تنفيذها ومنها المتعلق بمنح الأم جنسيتها للأولاد(على الرغم من ضمان دستور2012 لهذا الحق)، قانون عقوبة مرتكبي جرائم الشرف و تشديدها وغيرها من القوانين والمواد، الزواج المبكر، حرمان الإناث من التعليم.
- غياب الوعي الثقافي للمرأة، ويظهر بشكل واضح في المناطق النائية والريف والذي يؤكد غياب التمكين و السياسات التي تهتم بقضايا تمكين المرأة.

على الرغم مما سبق فإن هناك مظاهر إيجابية تدل عليها شمولية برامج وسياسات التمكين للمرأة المدعومة بالإحصاءات التي توثق المشكلات المجتمعية المتعلقة بالمرأة و توضح الفجوة النوعية، والإنجازات التي حققتها بالتزامن مع المطالبة بمزيد من الدعم لإزالة معوقات التمكين.

التوصيات:

- تعزيز التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مسألة تمكين المرأة، بحيث تصبح برامج تمكين المرأة أكثر من برامج تدريبية أو فنية بل برامج بناء وتمكين لشخصية المرأة، لتشجيعها على المبادرة والثقة بالنفس و المشاركة الفعلية.
- خلق بيئة داعمة لقضايا المرأة في مختلف المجالات، وتكثيف دور الإعلام في إحداث التغييرات الإيجابية في المواقف والسلوك حيال أهمية تعليم المرأة، وعملها، ومشاركتها في النشاط الاقتصادي لصالح أفراد الأسرة والمجتمع.
- الأخذ بسياسة سكانية رشيدة تساهم في إبلاء المرأة واعتبارها فئة مستهدفة وتعزيز دورها الاقتصادي بجعلها الشريك الحقيقي لاستدامة التنمية.

- اعتماد آلية فعالة لتثقيف المرأة وحل مشكلاتها من خلال وضع خطة وطنية لتنمية قدرات المرأة .
- تكثيف جهود الإصلاح المؤسسي القائم على تعديل القوانين، وتشجيع المبادرات الاجتماعية لجذب إسهامات المرأة في الأنشطة المتنوعة(الرعاية الاجتماعية، والصحية، والتعليمية) .
- إعادة النظر في هيكلية التعليم وتحديث مناهجه بما يلبي احتياجات وطموحات تنمية و تمكين المرأة .
- العمل على توفير المزيد من فرص العمل للمرأة في القطاعات التقليدية والحديثة وإشراك القطاع الخاص في تدريب المرأة حتى تتمكن من توسيع نطاق قدراتها البشرية ، وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف.
- دعم الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار، وسد المنابع التي ترفد الأمية بإعداد هائلة وذلك بإلحاق الفتيات الأقل عمراً بالمدارس بظروف و منهجية تتلاءم و الخصوصية المناطقية حتى لا تزداد نسبة الأمية .
- تشجيع استيعاب معاهد التدريب المهني للفتيات وتلبية احتياجات السوق بعناصر أنثوية مؤهلة .
- إعداد قاعدة بيانات متكاملة تتضمن أسماء وبيانات كاملة للنساء العاطلات عن العمل، وتقديمها للهيئة العامة للاستثمار لعرضها على المستثمرين من أجل التشغيل.
- تسهيل حصول الإناث على فرص إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة، وقيام مشاريع وبرامج حكومية وأهلية تمكنهم من الاستقرار في مناطقهم من خلال فرص العمل، وتوفير مقومات الحياة الأسرية من مساكن لمجتمعات جديدة ناشئة وتخفيفاً على المدن من الضغط السكاني القائم.
- إشراك الرجال والأولاد وتثقيفهم حول منافع المساواة بين الجنسين، والاشتراك في اتخاذ القرار والذي يساعد على تنمية العلاقات بين الجنسين.
- إجراء وتحسين البحوث الجادة، والبيانات النوعية، خاصة فيما يتعلق بتأثير سياسات تمكين المرأة، للقضاء على التمييز والعنف الذي يمارس ضدها سواء داخل الأسرة أو العمل، أو في المجتمع بصفة عامة، و كذلك المتعلقة بوفيات الأمهات والتعليم والعمل والأجور والعمل بدون مقابل والمشاركة في الحياة السياسية.
- تمكين المرأة من تعزيز قدراتها واعتمادها على الذات عبر إسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية توصلاً إلى موقع القرار.
- إيجاد برامج رصد وتقييم لمتابعة برامج التمكين والوقوف على أسباب الخلل، ووضع البرامج الكفيلة لتحقيق الأهداف المعلنة لتمكين المرأة وذلك بالعمل و التشاركية بين كافة الجهات المعنية بالتمكين.

المراجع:

1. إبراهيم حسنين توفيق.*الأبعاد والانعكاسات السياسية،رؤية أولية من منظور علم السياسة*.عالم الفكر،المجلد (الثامن والعشرون) العدد(الثاني)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، 1999 .
2. أبو بكر،أميمه؛ شيرين شكري.*المرأة والجندر–إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين*. دار الفكر، دمشق، 2002.
3. الأحمد، رغدة، *الجندر داخل الأسرة والمجتمع*. سلسلة برنامج التنمية الثقافية، وزارة الثقافة، دمشق،2003.
4. السيد،عبد العاطي. *علم اجتماع السكان*، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، دار المعرفة الجامعية، 1999.
5. القش،محمد أكرم،وآخرون. *قدرة وصول النساء إلى القروض في سورية*، مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة السورية، وزارة الزراعة، وحدة تنمية المرأة الريفية، دمشق،2000.
6. زكزك، سوسن. *الحركات الاجتماعية النسوية في سورية*–قضايا التمكين والمشاركة، ندوة بلودان، جامعة دمشق، 2007.
7. حتاتة، شريف. *العولمة والمرأة وتقسيم العمل الدولي، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي*، مركز البحوث العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 1998.
8. حجازي،مصطفى.*العولمة والتنشئة المستقبلية* ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد(2)، جامعة البحرين،1999.
9. خوري، عصام . *التخطيط لإدماج المرأة في عملية التنمية*، منظمة العمل الدولية،د.م، دمشق، 1986.
10. سلمان،ثائر داود. الانحدار *الخطي المتعدد، مفهومه .....ونموذج مطبق باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS*. فرع العلوم النظرية،كلية التربية الرياضية، جامعة بغداد.
11. شرف الدين، فهميه.*النوع الاجتماعي والتنمية*،مركز الدراسات أمان–المركز العربي للمصادر والمعلومات، تونس،2003. موقع الكتروني.
12. مديرية التخطيط .محافظة الرقة ، *تحليل الوضع الراهن*، 2009.
13. محمد،عبد الفتاح مصطفى.*الانحدار المتعدد*، قسم الرياضيات، كلية العلوم، جامعة المنصورة،مصر، 2009.
14. هواري،سكينة.*التقرير الأول لتنمية المرأة العربية*،جريدة الاقتصادية، ع70،مركز دراسات المرأة العربية للتدريب والبحوث، تونس، 2002.

التقارير و المسوح:

- المكتب المركزي للإحصاء. *مسح سوق العمل لعام 2009*، دمشق،2009. *المسح المتعدد المؤشرات*، 2006.
- المكتب المركزي للإحصاء . *المسح الصحي الأسري*، 2009.
- المكتب المركزي للإحصاء. *المجموعة الإحصائية للأعوام 2009،2005*، دمشق.
- المكتب المركزي للإحصاء. *بحث دخل و نفقات الأسرة* 2010.
- البنك الدولي. *تقرير مصر والنوع الاجتماعي رؤية استشرافية*،*المجلس القومي للمرأة*، القاهرة، 2003.
- اليونيسف.*تقرير وضع الأطفال في العالم*، المكتب الإقليمي بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا،الأردن 2007.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– موجز *المؤتمر الدولي للتنمية والسكان*، 1994.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.*تقرير التنمية البشرية*،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2004–2007– 2008.

- صحيفة الوسط البحرينية – العدد(1695)– السبت 28 أبريل2007م الموافق 10 ربيع الثاني 1428هـ
- نبيل جعفر عبد الرضا، الحوار المتمدن–*المحور: حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات*. العدد: 3584 – 23:53 – 22 /12/2011
- هيئة تخطيط الدولة ،*التقرير الوطني الثالث لأهداف التنمية للألفية*، دمشق، 2010.
- يونفيم –*مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي*، 2003
- Freedom Donation , Cultural Identity Global Process , Gaye pub, London , 1994
- هداية قرعان. التمكين و المرأة الفلسطينية،2006،موقع الكتروني، – http://www، .amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=1097